الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

# الافتتاحية: إشكاليات التلقي.. تحولات المجتمع والثقافة

محمد السيد سعيد

**الإشارة المرجعية لهذا المقال:** سعيد، محمد السيد (2004) *الافتتاحية: إشكاليات التلقي.. تحولات المجتمع والثقافة*. رواق عربي، 9 (4)، 8-28.

**إيضاح**
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

**حقوق النشر**
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

افتتاحية

# إشكالية التلقي.. تحولات المجتمع والثقافة

تتوقف معالجة مشكلة التلقي بالطبع على المنظور الذي يأخذ به المُنتج للثقافة. وبهذا المعنى تصبح معالجة قضية التلقي مسألة تخص المنتج وتدور وجودا وعدما حول رؤاه للعالم. ومن البداية يجب أن نحدد أن المنظور الذي تنتمي له هذه الورقة هو ذلك الذي تبنته أجيال متعاقبة من المبدعين المصريين العرب الذين عاشوا في مصر وانتموا إلى المشروع الثقافي القيادي فيها وهو مشروع الاستنارة، والذي أخذ في التبلور منذ ستينيات القرن التاسع عشر واكتسب ملامحه الأساسية في النصف الأول من القرن العشرين.

بطبيعة الحال لا يمكن أن نمر مرور الكرام بأزمة الإنتاج المعرفي ويمكن القول بأن النقص الملحوظ في الإنتاج المعرفي هو الوجه الرئيسي للفشل في الانتقال إلى ما صار يسمى بمجتمع المعرفة. فكما أشار تقرير التنمية البشرية في العالم العربي لعام ٢٠٠٢ والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن النقص في إنتاج المعرفة هو من أهم جوانب القصور الملحوظ في نمط التنمية العربية وأن هذا النقص يتزايد نسبيا نظرا لانطلاق المناطق الأخرى في العالم نحو مجتمع المعرفة بسرعة أكبر وأن هذا النقص مخيف بالفعل، حيث يقل إنتاج الكتب في جميع الدول العربية عما تنتجه دولة واحدة مثل ايطاليا أو أسبانيا. ووفقا لتقرير اليونسكو فإن إجمالي عدد الكتب التي صدرت في مصر عام ٢٠٠٢ يقل عن ١٥٠٠ ، ويشير تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي إلى أن ما ترجم في أسبانيا خلال عام واحد يزيد عما تم ترجمته من كتب إلى العربية طوال التاريخ العربي.

إن أداء المنتجين العرب للمعرفة وللثقافة محدود ومتواضع كما ونوعا بصورة مخيفة. ويمكننا أن نقارن الأداء المعرفي للجامعات العربية أو مراكز البحوث بمثيلاتها في الخارج في عدد من مؤشرات هذا الإنتاج لكي ندرك

مدى هذا التأخر الذي نعانيه في مصر والعالم العربي ككل.

ولكن مشكلة الإنتاج المعرفي لا يمكن فصلها عن مشكلة التلقي، فقد يكون ضعف التلقي أحد، إن لم يكن أهم أسباب ضعف وانخفاض مستوى الإنتاج الثقافي وخاصة في مجال الإبداع. ويشعر المبدعون أنفسهم بهذه المشكلة على نحو بالغ الشدة. ويزداد هذا الشعور بالأزمة بين المنتمين لمشروع الاستنارة.

وتتمثل القضية في أن المنتمين لهذا المشروع يشعرون بأزمة حادة في العلاقة مع المتلقين: أي مع جمهورهم المحتمل. وأول مستويات هذه الأزمة هو غياب هذا الجمهور أو هؤلاء المتلقين بالأصل وبالطبع ليس هذا هو المستوى الوحيد للأزمة، فنوعية التلقي وتقاليده تمثل مشكلة أخرى. ثم إن العلاقة الغائبة أو المشوهة بين التلقي والفعل الاجتماعي هى مشكلة ثالثة. ولكننا نكتفي هنا بالتركيز على المستوى الأول لأنه المستوى المحدد والذي يشتمل على معظم عناصر الأزمة.

إن هناك أزمة، أمر لا يحتاج إلى برهان أو حتى إلى بيان. فقد جأر المبدع المصري بالشكوى من غياب جمهوره المحتمل منذ فترة طويلة. وقد اضطر الأديب العظيم يوسف إدريس أن يهتف مستصرخا قراء صحيفة الأهرام في نهاية التسعينيات بمقال شهير بعنوان "أهمية أن نتثقف يا ناس".

بطبيعة الحال لم يكن يوسف إدريس يفتقر إلى الشعبية والعاطفة الجياشة نحو أدبه الجميل بين المثقفين الذين كانوا يعدون في ذلك الوقت بالآلاف، ولكنه كان يدرك حتى في ذلك الوقت معظم علامات أزمة التلقي الثقافي التي تفاقمت بعد ذلك بصورة كبيرة بما في ذلك أن المعرفة بشخصه وأدبه بين الجماهير كان محدودا للغاية بالمقارنة بأقل الراقصات قيمة. وإذا كان ذلك صحيحا عندما هتف يوسف إدريس بهذا الشعار منذ ما يربوا على ربع قرن فهو اليوم أشد ظهورا وأوضح للكافة من أي وقت مضى حيث يقال أن أعظم روايات نجيب محفوظ لا توزع غير بضع مئات من النسخ في العام.

**أداء المنتجين العرب للمعرفة متواضع كماً ونوعاً بصورة مخيفة.**

فتوزيع أفضل الكتب في كل المجالات بما في ذلك كتب أهم وأعظم الأدباء والفلاسفة والعلماء المصريين بالغ الضآلة. وحجم المساعدة لأفضل الأفلام المصرية محدود أو منعدم في معظم الحالات. ولا يكاد يشاهد المسرح الجاد سوى آحاد الناس. ولم يعد يسبب دهشة كبيرة أن المتفرجين أقل عددا من أعضاء الفرق المسرحية التي تقدم مسرحا جادا. أما المؤتمرات والندوات حول القضايا الثقافية المهمة بما في ذلك أكثرها شعبية فلا يحضرها سوى عدد محدود من الناس والذين قد يكون أكثرهم محترفا لحضور مثل هذه المناسبات لأسباب قد لا يكون لها أدنى علاقة منطقية بالثقافة وغالبا ما تكون مشاركتهم بعيدة كلية عن الموضوع وبالغة التفاهة أو السطحية أو النمطية ويتضاحك العلماء فيما بينهم حول نوعية التعليقات التي يتلقونها بعد إلقاء أوراقهم أو مداخلاتهم في مثل هذه المؤتمرات أو الندوات والمحاضرات العامة.

ويشعر بتلك الأزمة حتى الفئات الوسيطة في الإنتاج الثقافي، والتي تتعامل مع وسائل الإعلام الجماهيري مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون، حيث تتركز المشاهدة والاستماع على البرامج الأقل تعاطيا مع الثقافة بغض النظر عن مستواها. وتعاني القراءة بالذات بما في ذلك قراءة الصحف من ركود شديد حتى أن البعض يعتقد أن الرقم المطلق لتوزيع الصحف لم يزد كثيرا منذ ربع قرن رغم تضاعف عدد السكان خلال نفس الفترة.

وكان إدراك نفور الجمهور من الثقافة والمنتجات الثقافية المركبة جماليا ومعرفيا سببا لانصراف المنتجين والمولين عن دعم هذه المنتجات، وتفضيلهم لإنتاج الأفلام والمسرحيات والكتب والأغاني "الهابطة" التي تحظى بقبول شعبي فيما صار يعرف بكناية "الجمهور عايز كده".

ورغم شدة الشعور بأزمة التلقي الثقافي فإن قليلا جدا من البحوث قد أجريت حول هذا الموضوع ولا يكاد المجتمع الثقافي أو العلمي أو المعرفي والإبداعي يتفق على التشخيص المناسب للمشكلة أو يتعرف على طبيعتها أو عمقها. ولهذا السبب يراوح المثقفون بين التعلق الرومانسي "بالشعب"

والسخط العارم عليه.

ويباهي الأولون بأن "الشعب" المصري هو صاحب أقدم حضارة في التاريخ ويلومون المثقفين لفشلهم في شدة للاهتمام بقضايا الثقافة والمعرفة والإبداع. أما الأخيرون فيرمون الشعب بكل نقيصة ويعتقدون أنه مسئول عن كل ما يجري للبلاد من محن إلى جانب مسئولية الحاكم ونظم الحكم.

ولذلك يستحسن أن نبدأ بتحديد طبيعة المشكلة وذلك حتى يمكننا تتبع جذورها وأسبابها والعمليات الديناميكية المتضمنة فيها، ومن ثم المدخل السليم لعلاجها.

## مشكلة التلقي الثقافي

قد ينظر لإشكالية التلقي إذن باعتبارها مشكلة انخفاض وتدهور الطلب على الثقافة العصرية الرفيعة. وثمة ما يبرر بالطبع هذا التشخيص للمشكلة. ويجب الاعتراف بأن المصريين ليسوا مثالا للثقافة الرفيعة بين شعوب الدنيا بل الأذواق السائدة الآن بين الجماهير، بما فيها جماهير الطبقة الوسطى تعد أقرب إلى العداء للثقافة منها إلى مجرد احترامها ويعدّ هذا التحيز للنوعيات الهابطة من المنتجات الثقافية سببا لقمع تطور الإنتاج الثقافي الرفيع في مختلف المجالات ونتيجة هذا الاحتجاز لم تعد مصر قادرة على المنافسة في المهرجانات والمسابقات الدولية للإبداع في مجالات شتى مثل السينما، ولكن النتيجة الأهم هى أن الجمهور المصري الحريص على تلقي خدمة ثقافية رفيعة ينصرف عن قنوات الإنتاج في بلاده ويتوجه لبلاد أخرى، فالإعلام التلفازي مثلا صار الأقل بين بلاد عربية عديدة والإنتاج الصحافي أيضا لا يكاد ينافس البلاد العربية الأخرى.

ولكن مثل هذا التشخيص يعد ناقصا إلى حد كبير فثمة ما يؤكد هبوط الأداء في مجالات يتوفر عليها مستوى عال من الطلب الشعبي مثل الرياضة عموما ورياضة كرة القدم خصوصا ويعني ذلك أن المشكلة الأكبر ليست في الهبوط الأصلي للأذواق الثقافية أو تدهورها حديثا، بل في الأداء العام

للنظام السياسي والاجتماعي.

فالأداء العام للنظام الاجتماعي في شتى المجالات يعد متواضعا إلى حد بعيد وهو ما أدى إلى تدهور المكانة النسبية لمصر في مجالات شتى، وخلال ربع القرن الماضي كان الأداء الاقتصادي للدول العربية ومن بينها مصر من أقل مستويات الأداء في العالم. وخلال العقد الأخير فاقت حتى أفريقيا (جنوب الصحراء) العالم العربي في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية البشرية ولذلك ظلت مصر تقع بين الدول ذات المستويات المتوسطة المنخفضة للتنمية البشرية وللتنمية بوجه عام حيث تحتل الموقع ١٢٠ من بين نحو ١٦٠ دولة في جدول التنمية البشرية وهى بذلك هربت بالكاد من المستويات المعروفة لأقل بلاد العالم دخلا أو أكثرها فقرا.

**التخلف الحقيقي قد لا يكون في مستويات المعيشة وإنما في العجز عن تشغيل جهاز العقل والثقافة**

ولنذكر أنفسنا بأن المصريين الحاليين هم نتاج واقع لم يشهد حتى الثورة الصناعية الأولى، بالرغم من أنه يتعاطى يوميا مع أرقى نتاجات التكنولوجيا العصرية تعاملا استهلاكيا كثيفا.

ويترتب على ذلك أن التركيب المهاري لقوة العمل منخفض للغاية بالمقارنة بغيرنا من المجتمعات حيث لا تعد العمالة الماهرة غير نسبة ضئيلة من إجمالي السكان. ويعمل بالمهن العلمية والتنظيمية نسبة بالغة الضآلة. ويضاف إلى ذلك أن قوة العمل ذاتها تعد من أقل النسب بالمقارنة بعدد السكان حيث تفضل نسبة عالية من المجتمع البقاء في المنزل وعدم الخروج للعمل أصلا. ولذلك ورغم تحسن نسب الالتحاق في المدارس تصل نسبة الأمية إلى أعلى المستويات العالمية، ويعني ذلك أن الطبقة الوسطى تعد صغيرة الحجم بالنسبة إلى السكان. وأن مستواها المهاري ليس رفيعا بالنظر إلى أن مصر لم تمر بالثورة الصناعية الأولى أو بأية ثورة صناعية وأنها لا تملك بنية جيدة للتصنيف أو الرقابة على المهارات الفنية أو أداء عمليات العمل أو التدريب.

ويمكننا بالطبع أن نشير إلى الدور الخاص لبعض البنيات المهمة بالنسبة للطلب على الثقافة مثل النظام التعليمي ويمكننا أن نترجم الأزمة الثقافية

إلى أزمة تعليمية والعكس. فمن الطبيعي أن يكون الطلب على الثقافة الرفيعة متواضعا بسبب مؤشرات الفقر والتخلف النظامي وسوء نظام التعليم.

غير أن الفقر لا يفسر تماما تواضع الطلب على الثقافة الرفيعة، والتخلف الحقيقي قد لا يكون في مستويات المعيشة وإنما في العجز عن تشغيل جهاز العقل والثقافة، وربما كانت مصر أشد فقرا في عقدي الأربعينيات والخمسينيات ولكنها كانت أكثر ثقافة وأيضا أكثر دماثة.

ومن هذا التعبير الأخير قد نشير أيضا إلى جانب آخر لتشخيص المشكلة فالثقافة ليست معنية فقط بالعمل والمعلومات والمعارف الموثقة في الكتب والمجلات والوسائط الالكترونية بل إنها قبل كل شئ ممارسة.

ويرتبط ذلك بأن مستوى الفعل الشعبي أو العام منخفض بشدة، وأن الحركات الهادفة إلى الإصلاح في شتى المجالات ضعيفة للغاية، فالضغط من أجل الإصلاح السياسي ضئيل، والحركات الهادفة لفرض احترام حقوق الإنسان تتعرض لحرب حقيقية، والحركات الثقافية المتقدمة لا تحظى بعطف يذكر في صفوف الجماهير، بل نشهد تحيز قطاعات جماهيرية كبيرة لصالح أفكار أو أيديولوجيات أو دعوات مضادة لحريات التعبير، كما حدث في أزمة "وليمة لأعشاب البحر"، وأزمة اغتيال المفكر فرج فودة والأحكام المتكررة على جميع المستويات القضائية بما فيها محكمة النقض بتطليق زوجة الدكتور نصر حامد أبو زيد لاتهامه بالردة.

وتقودنا هذه النقطة الأخيرة إلى محاولة لتفسير الهبوط الملحوظ في الطلب على الثقافة الرفيعة فضلا عن بروز حركات معادية لها بالأصل. ووفقا لهذا التفسير فإن الإبداع الثقافي والاهتمام العام غالبا ما يتركز في نسبة معينة من السكان في كل البلاد وكل الثقافات الكبرى. ويكون كل ما حدث في مصر هو أن صفوة الأجيال الشابة التي ظلت تذود جميع مجالات الثقافة الرفيعة والعمل العام في المضمارين المدني والسياسي بقياداتها لفترة قرنين قد تحولت خلال ربع القرن الماضي إلى شتى حركات الإسلام

السياسي وصارت معادية للحداثة بكل أقسامها ومستوياتها ومن ثم صارت معادية للثقافة، وصور التعبير الإبداعي والسياسة الحديثة. وكأن ما حدث هو أن التطرف الديني قد استولى على النخبة المولدة لكل صور النشاطية والإبداعية في المجال العام.

ولكن هذا التفسير لا يقدم فهما منسجما لجانب آخر من أزمة التلقي وأزمة الحياة الثقافية بشكل عام وهو الجانب الأخلاقي. إن الوعي السائد يؤكد على هبوط مستويات الأداء الأخلاقي في مجالات شتى. وتحفل الصحف بمؤشرات لهذا التدهور الملحوظ والذي يشمل انتشار الجرائم الاقتصادية وخاصة الرشوة والأشكال الأخرى من الفساد. ويرتبط بذلك أيضا انحسار مستوى المشاركة الجماهيرية في إدارة الشئون العامة والعزوف عن الانضمام إلى الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والمنتديات الفكرية. ويعد التدهور في الاقبال على الثقافة جزءا لا يتجزأ من هذا الانحسار للاهتمام بالشأن العام وتغير التكوين العضوي للشخصية الفردية وسيادة ما يمكن تسميته الفردية اللا أخلاقية. إن التدهور في السمات وفي الحياة الأخلاقية للمصريين هو جانب مهم ويفسر جزئيا التدهور النسبي الذي ألم بأذواقهم في مجال الثقافة والإبداع.

**لم يحدث في تاريخ البلاد الحديث أن ظهرت حركة معادية للثقافة على النحو الذي نشهده في العقدين الماضيين باسم الدين**

ويرتبط بهذا التشخيص بروز خطاب "ماذا حدث للمصريين؟" كأحد أبرز ملامح الوجدان الوطني المصري، ثمة "نوستالجيا للماضي" وثمة قدر واضح من الحسرة والغضب لضمور وانحسار بعض أفضل سمات الشخصية الوطنية المصرية.

ومع أن التشخيص سليم بوجه عام فهو لا يفسر انخفاض الاهتمام بالشأن الثقافي عموما والثقافة الرفيعة بشكل خاص حتى قبل بروز خطاب "ماذا حدث للمصريين" فإذا أخذنا بمنظور الشخصية القومية فسوف نلحظ أن الاهتمام الوافر بالثقافة لم يكن إحدى الفضائل المعروفة لدى المصريين المحدثين، فالقراءة لم تكن من العادات القومية حقا وسط جمهور كانت غالبيته الساحقة من الأميين حتى وقت قريب. بل إن سيادة الأمية هو ذاته

تعبير عن تجاهل الثقافة والمعرفة في الشخصية القومية. ونحن نعرف من شهادة كثير من المثقفين والمبدعين أن اهتمامهم المبكر بالثقافة لم يكن من الأمور التي يستقبلها الناس بترحاب بل إن المعتقد الشعبي هو أن الاهتمام بالقراءة هو من علامات تفضيل الوحدة والخجل وربما التعقيد النفسي. وقد عرف البعض الثقافة بأنها "قراءة كتب خارج المقررات التعليمية!".

ومع ذلك فإن الاهتمام بالثقافة الرفيعة لم يكن أبدا على نفس مستوى التدهور الذي نشهده خلال العقدين الأخيرين. ولم يحدث في تاريخ البلاد الحديث أن ظهرت حركة معادية للثقافة وخاصة الفن التشكيلي والموسيقي على النحو الذي نشهده في العقدين الماضيين باسم الدين. ومن الواضح أننا نتحدث عن ظاهرة مركبة تزامل فيها ظواهر التدهور في الأذواق الثقافية مع التطرف الديني والهبوط في الحياة الأخلاقية بما فيها الاهتمام بالشئون العامة في كل واحد. ولكن هذه المظاهر كلها ترتبط على نحو حميم بالتخلف وهى ليست جميعا ظواهر حديثة. بل إن الحياة الثقافية للمصريين اتسمت بالفقر والضعف الشديد خلال مئات السنين قبل بروز الدولة الحديثة وبعدها. وإذا كانت بعض أفضل إنجازات الحداثة قد بدأت تتداح فإن لذلك علاقة ببروز تحولات معينة في التركيب الاجتماعي والأيديولوجيا السائدة وهو ما نتعرض له في القسم التالي من هذه الورقة.

## إشكالية المتلقين

في اللحظة الراهنة عاد "خطاب الحضارات" للهيمنة على مجال دراسة الثقافات بالمعنى الواسع للكلمة. ويبدو أن هذا الخطاب صار هو المدخل الرائج في التعاطي مع إشكاليات الثقافة على المستوى الجماهيري وخاصة في الصحافة. والواقع أن هذا الخطاب يوظف على نحو واسع للغاية أولا لتهنئة الذات بالإرث الحضاري التليد لمصر والمصريين وثانيا لممارسة وظيفة تشهيرية في سياق الصراع العالمي والإقليمي. ومن هذا المنظور فالشعب المصري ليس فقط هو أقدم وأكثر الشعوب حضارة في المنطقة وفي العالم

**مصر لم تمثل أبدا أحد المصادر الخلاقة للثقافة العربية والإسلامية**

ولكنه أيضا الشعب الذي "ثقف وعلم" الشعوب والدول الأخرى في المنطقة والعالم.

وبالمقارنة فإن "خطاب الطابع القومي" يخصص لكل شعب سمات معينة وهى السمات التي يمكن استشفافها من التاريخ، من الانطباعات الشائعة وخاصة بين المشتغلين بالصراع الثقافي. ولكن بينما يسرف خطاب الحضارات في تهنئة الذات القومية المصرية بسماتها الحضارية الطويلة فإن خطاب الطابع القومي قد يسرف في لومها بصفات معينة مشتقة من نسق الاستبداد الفرعوني أو البيروقراطي الطويل.

ولكن هل تمثل هذه المعالجة الشعبوية المنور الأفضل لفهم إشكالية التلقي الثقافي ؟ كما أشرنا سلفا فإن الطريقة التي يتم بها تعريف المتلقين للثقافة لها دور كبير في تعيين طبيعة المشكلة. فالأخذ بمنظور المقارنة بين "الشعوب"يضع الباحث تحت ضغط دفاعي ويقوده إلى التعصب لشعبه وهو ما يفضي إلى غياب التقدير الموضوعي للمشكلة كما أنه يحصر القضية إلى حد بعيد في إشكالية الثقافة الشعبية والقومية وقد يؤدي إلى مزيد من الغموض إذا اضطر الباحث بضغط الدفاع عن الذات القومية إلى الأخذ بمنظور الغزو الثقافي فيري كل صور الإبداع الحديث تعبيرا عن هذا الغزو، ويحبس الثقافة الأصيلة في الميراث الديني والعرفي الصرف وهو ما يغلق القضية ولكنه يغلق الباب أمام التقدم الاجتماعي والثقافي أيضا. وعلى العكس فقد يرى البعض أن المنطق العام الذي ساد ربع القرن الأخير هو الردة الثقافية بتأثير التطرف الديني.

وعلى العكس فإن الأخذ بالمنظور السوسيولوجي يساعد كثيرا في فهم التذبذب الشديد في مؤشرات الاهتمام الثقافي بين لحظة تاريخية وأخرى. فالطلب على الثقافة يصبح قضية مجتمعية لا شأن لها بالمقارنات المسطحة بين الأمم والشعوب إلا بالقدر الذي يتعلق بالنظريات العامة للتطور المجتمعي. ولا يتناقض الأخذ بالمدخل المجتمعي مع بحث النتائج الثقافية للتجربة الوطنية في السياق العالمي.

والواقع أنه من المناسب تماما أن نبدأ ببعض النتائج الثقافية الجوهرية لتلك التجربة الوطنية الممتدة. من أهم النتائج التي يجب الالتفات إليها أن مصر لم تمثل أبدا أحد المصادر الخلاقة أو المنابع الكبرى للثقافة العربية الإسلامية، لقد لعبت أدواراً هامة أخرى مثل الحصن العسكري للحضارة العربية الإسلامية والأرشيف الفعال نسبيا لهذه الحضارة ولكنها لأسباب بعضها واضح (هيمنة الحاكم المملوكي) وبعضها غير واضح لم تتحول إلى أحد المنابع المتجددة للعلم والمعرفة بل لا نكاد نجد اسما مهما أو مركزا مهما للعلوم الطبيعية أو معهدا للفكر والمعرفة العامة أو المتخصصة ولا يذكر المؤرخون كتابا واحدا في الرياضيات أو الطبيعية كان يدرس في أي مركز علمي أو فكري خلال العصر الإسلامي كله. وفي ظل هذا الوضع لا يمكن القول أن مصر عرفت ما عرفته حواضر إسلامية أخرى بعضها لم يدخل التاريخ إلا مع الإسلام من حضور طبقة مشتغلة بالمعارف الشاملة والمتخصصة للثقافة العلمية الوضعية بدءا من الرياضيات مرورا بعلوم الطبيعة ووصولا إلى الفلسفة. ولم يبدأ تأسيس هذه الطبقة إلا مع حكم محمد على وما توفر لمصر قبل ذلك كان ببساطة طبقة من علماء الدين الذين اتسم مستواهم العام بالتواضع والذين وفروا قيادة اقتصادية ودينية ولكنهم لم يوفروا للبلد قاعدة قوية ومستمرة لثقافة وطنية متجاوزة للمجال الديني. لقد ابتعلت الثقافة الدينية كافة المعارف والاجتهادات وصارت بديلة لها خلال قرون متعددة وهو الأمر الذي ضرب الثقافة الرفيعة في مقتل.

وعلى نفس المستوى من الأهمية لم يعرف أو لم يوثق لنا التاريخ الثقافي أو الاجتماعي المصري أن توفر للمصريين قاعدة مؤسسية مستمرة للمشاركة أو النقاش العام الذي يعزز أو يولد التجديدات الثقافية العامة خارج إطار الممارسة الدينية. فالمصريون لم يعرفوا مجالس القرى أو الأحياء أو أي هيكل آخر للتداول في قضايا المجتمع بما يؤدي إلى تفتح قريحته الثقافية. بل أن الحياة القروية غابت بصورة كلية تقريبا عن تأريخ المجتمع المصري خلال العصر الإسلامي كله بحيث صار تاريخ مصر هو تاريخ القاهرة. ويظهر في

تاريخ القاهرة مؤسسات ومهن وفئات وفعاليات عديدة ولكن ليس منها ما هو متخصص في صناعة الثقافة وإشاعتها أو تنظيم النقاش العام حول قضاياها.

**من العجيب أن تعيش أية أمة وسط ثقافة ليست من انتاجها إلا على نحو هامشي تماماً.**

ولا يعني ذلك بالطبع أن مصر عقمت ثقافيا بصورة تامة أو أنها كانت كيانا حسيا بلا ثقافة. فقد نقلت إلينا الأمثال والحكم والأشعار والضروب الأخرى للعبقرية الشعبية وخاصة من الملاحم قدرا كبيرا من الحكمة والجمال التي تعد المصدر الأكيد للثقافة الشعبية (ومن ثم القومية) خلال تلك القرون وربما حتى الآن. ولكن هذه المصادر كلها لا تعد خاصة بمصر ولا تستجيب للقضايا والمشكلات والتجربة الاجتماعية أو حتى الوجودية لمصر والمصريين (ما أغرب أن يحتفي المصريون بأسطورة أو ملحمة وشخصية مثل أبي زيد الهلالي الذي لا تربطه بحياتهم أية وشيجة على الإطلاق وهو يجسد النقيض الأساسي للجدلية الصراعية بين الأخضر والأصفر أو بين الريف والصحراء). ونستطيع أن نقول إن وجدان المصريين تمت صياغته على نحو لا يعكس فعالية الإنسان المصري أو تاريخه السياسي والاجتماعي الطويل أو أشواقه الخاصة ومعاناته الوجودية والتاريخية.

ومن العجيب أن تعيش أية أمة وسط ثقافة ليست من إنتاجها إلا على نحو هامشي تماما. ونلاحظ في هذا السياق أن الثقافة الرفيعة كانت في أفضل الأحوال محصورة في العلوم اللغوية والفقهية في الأزهر التي اعترف العامة بحاجتهم لها مع استعصائها على مداركهم في نفس الوقت. وأن الانفصال بين الثقافة الشعبية والثقافة الرفيعة أو العالمة ربما كان أمرا مسلما به وأن الحركة الثقافية كانت تتجه من الأخيرة نحو الأولى وليس العكس.

لقد بدأ هذا كله يتغير مع بناء دولة محمد على فقد تكونت طبقة من المثقفين والمشتغلين بالعلم والمعرفة. بل وتصدر هؤلاء تدريجيا الفضاء العام وساهموا في انبثاق مدهش لهذا الفضاء بما فيه من فنون وآداب وصحافة ومعارف اجتماعية وعلوم ومناظرات سياسية وفلسفية. ثم تكونت مؤسسات

تنتج هذا كله بصورة منهجية لأول مرة منذ نهاية الحقبة الهيلينستية في التاريخ المصري وبدأت عملية نشع ونشر هذه المعارف في الكيان الاجتماعي والذي أخذ يكتسب طابعا قوميا حديثا.

ومع ذلك ظلت هناك أوجه نقص خطيرة في هذا المركب الثقافي الذي أنتجته الحداثة.

أول هذه الأوجه هو أن الطبقة المثقفة والمشتغلة بالعلوم والإبداع اكتفت بنقل الإبداعات الغربية ولم تنجح في أقلمتها وإعادة توقيعها في الحياة القومية بصورة تنتج تجربة مصرية أصيلة في مختلف المجالات. وبإيجاز فشلت الطبقة المثقفة في مصر في استنباط ثقافة مصرية قومية تنهي الازدواجية بين المستورد والموروث وبين الغربي والشرقي وبين الحديث والتقليدي وتضع بوتقة لصهر ثقافة وتجربة الحياة المصرية في كل متجانس ومبدع حقا ومشبع للحاجات الروحية والمادية للنخب والجماهير على السواء.

كل ما حدث هو أن النجاح النسبي للحداثة في مصر خلال الحقبة الأولية والتي امتدت ربما حتى نهاية الأربعينيات من القرن الماضي منحها طعما خاصا بالمقارنة بالمجتمعات العربية والشرقية المحيطة. وظل ذلك صحيحا حتى بدأت منجزات الحداثة الأولية تتبخر بتأثير الضغط السكاني المتعاظم.

وثاني هذه الأوجه هو أن المؤسسات الكبرى للثقافة الحديثة لم تنجح في نقل المجتمع كله إلى الحداثة أو في ضمان الانطلاق إلى النمو المتواصل والمعزز ذاتيا. وبتعبير آخر فقد فشلت مصر في تحقيق القطيعة مع التخلف بالرغم من امتلاكها جذورا متقدمة فكريا وثقافيا وعلميا لفترة من الوقت بينما نجحت بلاد أخرى في تحقيق هذه القطيعة بالرغم من أنها بدأت بعد مصر بكثير. وبينما اتسم التكوين الثقافي في مصر بالازدواجية لفترة طويلة فإن الاتجاه الملحوظ كان إغراق الجوانب الإبداعية والحديثة في محيط من المشكلات التي تضخمت في الحياة الاجتماعية المصرية وكان ترجمتها الثقافية هى العشوائية والابتذال الثقافي.

**أصبحت الطبقة المثقفة محاصرة بعدم المعرفة وعدم الاعتراف من محيطها الشعبي.**

ويرتبط بذلك أن الانشقاق بين الثقافة العصرية الحديثة والثقافة المعاشة على مستوى جماهيري كان ملحوظا منذ البداية، بل وشهد اتساعا ملحوظا في مراحل الأزمات السياسية والاقتصادية، وبدا أن ثمة صعوبة في إيجاد جسور مناسبة بين الثقافة العالمية والثقافة الشعبية المعيشة. وظلت الطبقة المثقفة والمبدعة معزولة إلى حد كبير بين الجماهير حتى أصابها ضمور ملحوظاً في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

ويمكن القول بأن احتجاز التطور الثقافي ومحدودية الأقلمة المبدعة للمنجزات الحداثية المقترضة توافق مع وارتبط إلى حد كبير بالاحتجاز الملحوظ للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو الأمر أحيانا وكأن التشوه والجمود الثقافي هو العلة وراء الاحتجاز الاقتصادي. كما يبدو أحيانا أن العكس هو الصحيح.

ويترجم هذا كله بمصطلحات الثقافة في واقع معقد، فالطبقة المثقفة التي كانت تحتل صدارة المجتمع وتعد مصدرا كبيرا لآماله وإلهامه قد تراجعت من حيث المنزلة والتأثير بل وصارت محاصرة بعدم المعرفة وعدم الاعتراف من محيطها الشعبي. وأن أزمة الحصار هذه تزيد مع الزمن ولا تقل.

**لنلخص ما حدث في مصر خلال قرنين كما يلي:**

أنجزت مصر عملية بناء دولة مركزية قومية ضخمة الحجم على قاعدة من الاقتصاد الزراعي والخدمات الحديثة. وتكونت في سياق هذه العملية طبقة مثقفة طرحت مشروعا حداثيا عقلانيا يأخذ بأفضل ما في التراث الثقافي للأمة ويدمج فيه المنجزات الغربية في العلوم والتنظيم الاجتماعي. وفي البداية تبنت الطبقات العليا هذا المشروع وحاولت جزئيا إشاعته عبر وسائط الاتصال والتعليم الحديث. ولكن فشل أرستقراطية الأرض في تخطي المستويات الأولية من الانتقال المحتجز إلى الآفاق المفتوحة للنمو الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي الثقافي للدولة القومية الحديثة. وبدأت تلك الطبقات في تكوين منظومة ثقافية هجين أقل استعدادا لقبول

واستيعاب المنجزات الغربية الحديثة في التنظيم الاجتماعي والثقافي المرتبطة به.

كما أن منظومة الثقافة القومية التي كونتها الطبقات الوسطى الجديدة سريعا ما تعرضت لنفس أزمة الاحتجاز بسبب الفشل في تحقيق الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي، وترتب على هذا الفشل أن تعذر استيعاب الفئات الطبقية التحتية والهامشية في البنية الثقافية الهجين للطبقة الوسطى، بل وإلى هجرة الطبقات الوسطى نفسها من هذه البنية الثقافية وتخليها عنها واستبدل بها منظومة ثقافية دينية مغلقة ومستوردة من نماذج الدول الدينية في السعودية وباكستان وغيرها.

وفي غياب مشروع جديد للانطلاق والنهضة طورت الجماهير الشعبية وبقايا الطبقات الوسطى الحديثة هجائن ثقافية بالغة التعقيد تتسم بصورة عامة بالبساطة الذهنية، والقابلية للاستهلاك السريع، وتوفير استجابات تلقائية مؤقتة ومتغيرة لتحديات الحياة اليومية، وفقدان المنطق في العلاقات الاجتماعية، والفوضى المتزايدة في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية. وبذلك انقسم المجتمع إلى تراكيب ثقافية متباينة إلى حد كبير. وتشغل ثقافة هامشية وعشوائية الحيز الأكبر في الفضاء الثقافي المستجد، والناتج عن تراجع مشروع الاستنارة المرتبط بالدولة القومية الحديثة في مصر.

أما لماذا فشل الانتقال إلى الآفاق المفتوحة للتطور الرأسمالي الحديث فهو شأن معقد. وبوجه عام لعبت الظروف السياسية الإقليمية والدولية بعض الأدوار المهمة. ولكن الاختيارات الداخلية والتي تنوعت ثقافيا لعبت أدوارا أخرى لا تقل أهمية. وقد اتسمت هذه الاختيارات بضعف قوة الدفع لبناء اقتصاد رأسمالي حديث مقابل قوة الدفع لتطبيق مشروعات سياسية أو أيديولوجية تصب أساسا في قضية الاستقلال الوطني.

لنراجع أيضا العمليات الكبرى التي أدت إلى تراجع القدرة الاستيعابية للمشروعات الثقافية المختلفة المطروحة في مصر على الارتفاع بالأذواق الثقافية للمصريين.

والواقع أنه لا يمكن فهم هذه العمليات إلا بالرجوع إلى "المخطط

التحليلي النمطي" لنظرية التحديث.

إذ تفترض هذه النظرية أن التحديث يتم في خطوتين تبدأ الخطوة الأولى مع تسرب أو "انفلات" الناس من المؤسسات التقليدية وتقوض هذه المؤسسات بالتالي أو تراجعها. أما الخطوة الثانية فهى إعادة استيعاب هؤلاء المنفلتين من المؤسسات التقليدية في مؤسسات حديثة. فالأجراء الريفيون يخرجون أو يتسربون من مؤسسة المجتمع الأبوي القروي ليعملوا في الصناعة والخدمات الحديثة، حيث تستوعبهم النقابة العمالية. وتنطوي هذه العملية على تغيير حاسم في التكوين الثقافي في نسق الثقافة الأبوية التقليدية إلى الثقافة التضامنية الطبقية الحديثة.

ويتم التغيير الثقافي من هذا المنظور عبر عملية مزدوجة. فالثقافة التقليدية تفقد قدرتها على الإجابة على أسئلة الحياة وهو ما يدعو الناس للتسرب منها، حيث إنهم يبدأون في طرح هذه الأسئلة، فلا يجدون إجابة عليهما إلا عند الفكر الحديث، ولكن الفكر الحديث لابد أن يكون قد ابتكر إجابة صالحة بالفعل للتعاطي مع تلك الأسئلة ويعني ذلك أن الفكر الحديث قد تعرف على الأسئلة الحقيقية الصعبة وبدأ يستنبط حلولا أو إجابات مبتكرة وخلاقة على المعضلات التي تطرحها، بحيث يقنع عددا متزايدا من الناس بها.

ولكن حتى تتمكن النقابة من استيعاب المتسربين (أو المتحررين) من المؤسسات التقليدية يجب أولا أن تكون هناك نقابة حرة وتتمتع بقوة حقيقية وصلابة تجعلها قادرة على الصمود في وجه التحديات التي تواجهها عند أداء وظيفتها ، ولكي يحدث ذلك لابد أن يتمتع الداخلون الجدد بحد أدنى من التدريب أو التأهيل الذهني بما يعدهم لقبول فكرة الانضباط لقرارات ووظائف النقابة الحديثة. وتستطيع النقابة الحديثة أن تستوعب الفئات الجديدة إذا كان هذا التأهيل أفضل وإذا كان العدد الذي تستقبله في كل مرحلة زمنية معقولا بالمقارنة بقدرتها المؤسسية. مع استقبال أعداد معقولة كل عام مثلا تزيد القدرة المؤسسية، وبالتالي تزيد القدرة على الاستيعاب بحيث يمكنها بدون مشاكل كبيرة أن تستوعب فائت أقل تأهيلا من الناحية

**هنا يقع الناس فيما يسمى "مصيدة الحداثة" وهذه المصيدة هي السر وراء التهميش والاغتراب الواسع للناس أو انخلاعهم من "العالم القديم" بدون إعادة تسكينهم في "عالم جديد"**

النقابية فتعيد تثقيفهم بالثقافة النقابية المعاصرة حتى تنتهي عملية السحب من المؤسسات التقليدية فيتحول المجتمع كله إلى المؤسسات الحديثة ومن ثم إلى الثقافة الحديثة.

لقد تحقق هذا المخطط بتعديلات بسيطة وإن مهمة في حالات تاريخية كثيرة جدا بما فيها الحالات التي حققت انتقالا متأخرا للحداثة الاقتصادية والاجتماعية مثل بلدان جنوب شرق آسيا، ولكنها لم تتحقق في بلاد أخرى كثيرة لأسباب كثيرة. وهى أسباب تعيد صياغة هذا المخطط التحليلي، لكي يشرح لنا أسباب التعثر.

أول الأسباب كامنة في المخطط نفسه. فمن المنطقي أن نفترض وجود فجوة كبيرة أو صغيرة بين الخطوتين الأساسيتين في عملية الانتقال منظومة المؤسسات/ الثقافية التقليدية إلى تلك الحديثة فتتقوض أو تتراجع المؤسسات التقليدية ولا تنشأ تلك المؤسسات الحديثة لكي تعيد استيعاب الناس الذين تسربوا بالفعل من الأولى.

وهنا يقع الناس فيما يسمى "مصيدة الحداثة"، وهذه المصيدة هى السر وراء التهميش والاغتراب الواسع للناس أو انخلاعهم من العالم "القديم" بدون إعادة تسكينهم في "عالم جديد" مشبع لهم روحيا وثقافيا واجتماعيا، وهذه هى الحالة التي يسميها دور كايم بالأنومية وهى حالة مضادة للاجتماع الإنساني وفي هذه المرحلة ينشأ ما يسمى بالمجتمع الجماهيري أو مجتمع الجماهير المفردة أو المتشظية أو المهمشة والتي قد يؤدي توقها للانتماء إلى التعصب الشديد للكليات الجمعية، ومن ثم التحول إلى جمهور جاهز للحركات الفاشية أو الدينية المتطرفة، وفي هذه الحالة الأخيرة تنتقل الجماهير من الثقافة التقليدية إلى منظومات الثقافة التي تعبر عنها هذه الأيديولوجيات والاستيعاب في المؤسسات أو الحركات التي تقوم على رعايتها وتجسيدها.

غير ان من الممكن أن يستمر وضع التهميش أو الأنومية بذاته. فتوجه الجماهير المهمشة ذاتها بصورة متغيرة ثقافيا، فتنتج ثقافة فوضوية وعشوائية تستمد بعض عناصرها من جميع المنظمات الثقافية التقليدية

والموروثة والحديثة أو المحدثة، ويضاف إليها عناصر تعكس أذواق تلك الكتلة السائلة من المهمشين وتجاربهم الحياتية والمعاشة وحاجاتهم الثقافية المتقبلة.

ورغم أن هذا المركب الثقافي المتغير يشتمل على مدركات من جميع الأنساق الثقافية فهو أيضا لا يعكس المنطق أو الروح الكلية لأي منها بل قد يكون مضادا لها من حيث الروح والمعنى، وغالبا ما يتسم هذا المركب الثقافي بالتدني والعداء أو ببساطة التجاهل التام للثقافة الرفيعة في مختلف مناشطها ومجالاتها.

**في سياق الاغتراب ينتعش الانحراف الاجتماعي.**

ولكن "مصيدة التحديث" تمس جانبا واحدا من جوانب الخلل في سياق الانتقال الحداثي، أما الجانب الأهم ربما فهو ما نسميه هنا بالإغراق التقليدي. ما يحدث هنا هو أن تتكمش المؤسسات التقليدية ويتم "تسرب" الناس منها وانتقالهم بأعداد كبيرة للغاية وبدون إعداد ذهني أو ثقافي مسبق إلى هياكل أو فضاءات حديثة غير مجهزة لاستقبال تلك الأعداد أو استيعابها استيعابا فعالا بدءا بتثقيفها بالمعاني والوظائف والأدوار المميزة لها. وبدلا من أن تشد هذه المؤسسات الحديثة القوى الجديدة لثقافتها وتستوعبها فيها فتنقلها إلى مستويات ثقافية أو تعليمية أرقى يحدث العكس تماما. فتشد الجماهير المستجدة المؤسسات أو الفضاءات التي تزحف إليها إلى مستواها الثقافي هى وإلى رؤيتها هى للعالم وعاداتها التي جلبتها معها من مواقعها التقليدية الأصلية في أفضل الأحوال، ويتم ذلك بثقل كبير جدا إلى حد تغرق تلك المؤسسات تحت الضغط الى المستويات الثقافية والتعليمية الأقل.

وبذلك يصبح لدينا نموذج آخر تماما للانتقال يسمى "الانتقال المعكوس" فبدلا من أن يتم استيعاب أعداد متزايدة من السكان في الأبنية والرؤى والأذواق الثقافية الأرقى تخضع تلك الأبنية لغلبة رؤى وثقافات أقل تطورا وانسجاما وغالبية تلك الرؤى تنسب ذاتها إلى الموروث حتى تتمتع بشرعيته، ولكنها تكون قد أحدثت في هذا الموروث تشوها شديدا بإدخال عناصر مقحمة عليه غالبا ما تكون قد نتجت كأحد النواتج الثانوية للحداثة.

ولا شك أن ظاهرة (ترييف المدن) هى النموذج المثالي لهذه الانتقالات العكسية. ضغط المهاجرين الجدد على مدن ليست مجهزة لاستيعاب النمو

الخارق لأعداد المهاجرين الريفيين يفضي إلى نشأة الأحياء العشوائية ويؤدي إلى ضغط شديد على البنية الأساسية فتنهار وتنتقل إلى مستوطنات لا تختلف عن الريف سوى في افتقارها إلى العلاقات الحميمة والضوابط العائلية الصارمة على السلوك الاجتماعي.

وفي سياق الاغتراب الناشئ ينتعش الانحراف الاجتماعي (العنف- المخدرات- اقتصاد البلطجة.. الخ) فيعيش الناس أسلوبا للحياة ليس أرقى كثيرا من النواحي المادية، ولكنه يفتقر إلى التضامنية والحماية وغيرها من الوظائف الاجتماعية للبنى القروية التقليدية. وتعكس الثقافة حقيقة الافتقار إلى المهارات المناسبة للحياة الهجينية، ومن ثم غياب وظائف محددة والسيولة في تجربة العمل والتشوه المتزايد في تجربة الحياة.

وتستند تلك الثقافة على بعض الثيمات التقليدية التي تسهل على العقل الشعبي ولكنها تستعين بعناصر من منتجات الحداثة فالأغاني الشعبية مثلا يتم تسجيلها على وسائط صوتية حديثة والتلاعب بإيقاعاتها من خلال الأجهزة والتقنيات الحديثة. كما تتم العملية ذاتها بالنسبة لأغانٍ "هابطة" لا تنتمي في شئ إلى التراث الشعبي، ولكنها تغتصب شرعيته.

إن الانكسارات الحادة في التطور الاجتماعي اشتملت في حالة مصر تحديدا على نفس تلك الانتقالات العكسية في كل مستويات الحياة الاجتماعية تقريبا. فالمستوى المهني لخريجي النظام التعليمي على كافة مستوياته يتدهور بانتظام. والمهارة المهنية للطبقة الوسطى تتراجع بالتالي. وينجم عن هذه الحقيقة أن المستوى الثقافي للطبقة الوسطى الحديثة صار أقرب إلى المستويات المعروفة للطبقة العاملة في الماضي. ولكن المستوى العام للطبقة العاملة يقل بدوره بانتظام نتيجة لتراجع المستوى الفني للصناعة المصرية وتقويض الصناعات الأرقى مقابل زيادة الصناعات الأقل مستوى من النواحي الفنية. ولا شك أيضا أن المستوى العام للرأسمالية المصرية أقل بكثير عما كان متاحا قبل ١٩٥٢ وزامل نشأة تجربة بنك مصر في ظل رئاسة طلعت حرب.

وقد أدى ثبات النظام السياسي عند مستوى منخفض جدا من التسامح مع المشاركة السياسية إلى ركود التجربة السياسية للمصريين ومن ثم ركود

طلبهم على الثقافة السياسية الرفيعة.

وهكذا تحالف الركود السياسي والاقتصادي في وقت تتصدع فيه الأبنية التقليدية إلى انخفاض مستدام في قدرة الهياكل الحديثة على الاستيعاب الثقافي والاجتماعي وتعاظم الضغوط على ما بقى من هياكل حديثة وشدها إلى الخلف وبالنهاية الاعتراف بالغلبة الواضحة للأذواق الأقل والرؤى الثقافية الأقل أيضا.

**ما هي الآفاق المكنة لأحداث ثورة في المستويات الثقافية للمصريين؟**

## السياسات والآفاق

حاولنا هنا أن نقدم تحليلا بنائيا تاريخيا عن الغلبة المتزايدة للأذواق والرؤى الثقافية الهابطة في مصر. فالفشل في الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي كون مجتمعا محتجزا يعيش ضغوطا متواصلة من جمهور متضخم الحجم تسرب حديثا من الهياكل التقليدية ولم يجد هياكل حديثة قادرة على استيعابه وترقية أذواقه وتثقيفه ثقافة حديثة. فظلت الأمية عند مستوى بالغ الارتفاع حتى بالمقارنة بغانا مثلا (حيث لم تعد تزيد في هذا البلد عن ١٥٪ بين الرجال فوق سن ١٧ عاما، بينما تبلغ نحو ٣٥٪ في مصر) وتم إغراق النظام التعليمي في غياب الظروف المناسبة لتنمية بنيته الأساسية ومعايير الإدارة والأداء فيه فتدهور مستوى التعليم وبالتالي نوعية الطبقة الوسطى ومستواها الثقافي. وأثبتت عملية إعادة تأسيس طبقة رجال الأعمال صعوبة التوصل إلى المستوى الفني والثقافي لهذه الطبقة التي كان قد تم إبادتها في مقتبل عقد ستينيات بعد أن كانت استغرقت نحو نصف قرن من التطور. كما أن الركود السياسي تحالف مع الركود الاقتصادي في الهبوط بالطلب الحقيقي على الثقافة الراقية.

فما هى الآفاق المكنة لإحداث ثورة في المستويات الثقافية للمصريين؟

هل تكفي السياسات الثقافية والجهود الهادفة لإتاحة عرض أفضل وأرخص للمنتوجات الثقافية. إن الفقر قد يفسر ضآلة القدرة على "شراء" المنتوجات الثقافية، ولكنه لا يفسر على الإطلاق انخفاض مستوى الذوق العام والانصراف عن الاهتمام بالثقافة الراقية حتى عندما تقدم بدون ثمن أو تكلفة، فضلا عن المؤشرات النوعية المنخفضة للممارسة في الفضاء العام،

مثل عدم الاكتراث والانصراف عن العمل العام والميل للتطرف الديني وتدهور أخلاقيات العمل وغيرها من مظاهر ضعف الإلمام وانخفاض الإيمان بالثقافة العصرية عموما.

إن الأسلوب السليم هو تحقيق الانتقال الناجح للمجتمع الحديث ويضاعف القدرة على الاستيعاب المتزايد للسكان في البنيات والثقافات الحديثة على الأقل على المستوى المهني والفني. ولا شك أن تحقيق الانطلاق يحتاج بدوره إلى تغيير ثقافي. ولكن يجب التحرر من الصيغة الدائرية لعلاقات التأثير والتأثير. فتحقيق الانطلاق يقتضي قرارات وسياسات صائبة من نخبة صغيرة نسبيا وليس بالضرورة من المجتمع كله.

وبكل أسف فتحقيق الانطلاق ليست وظيفة المثقفين المجردين من عوامل القوة بما في ذلك القدرة على التواصل مع السكان أو تنظيمهم في حركات اجتماعية. وفي هذا السياق يصبح التساؤل عن دور المثقفين في رفع المستوى الثقافي للجماهير سؤالا ملتبسا.

وربما كانت المناظرات بين الماركسيين خلال القرن العشرين هى أنضج مستويات التعرض لقضية إكساب المعرفة أو تثقيف الجماهير. وبطبيعة الحال ثمة قدر من سوء النية الفلسفي في هذه المناظرة حيث إن موضعها كان هو متى وكيف يتلقى الناس وتحديدا الطبقة العاملة رسالة المثقفين الثوريين أو أصحاب المشروعات الثورية. وقد ميز الماركسيون أنفسهم عن الشعبويين الذين مجدوا الشعب وغريزته الثقافية إذ حاجوا بأن الثورة هى نتاج التلاقي بين السخط أو الحقد الطبقي للجماهير من ناحية والوعي النظري الذي تمتلكه طليعة ثورية ذات رؤية علمية للمجتمع من ناحية أخرى. وأكد هؤلاء طويلا أن الشعب أو الطبقة العاملة لا يمكنها أن تنتج وعيا علميا بذاتها. وأن التحريض والدعاية التي تقوم بها الطليعة الثورية المثقفة هى وسيلة إكساب الطبقة العاملة لهذا الوعي.

ورغم أن ذلك اللقاء تم بالفعل في حالة أو حالات ثورية معروفة في القرن العشرين، فإنه لم يتم على النحو الذي تم التنبؤ به. وظل المثقفون الماركسيون أو الثوريون يناقشون القضية دون نتائج حاسمة، بل وبقدر متزايد

من الإحباط على الأقل في حالة أوروبا الغربية، حيث كان مستوى التطور الرأسمالي أرقى وأعلى ومستوى معيشة الجماهير وتعليمها وتنظيمها النقابي يترقى بسرعة. وأكد جرامشي أن اللقاء الموعود يتم عندما يفي المثقف بشرط أساسي وهو الانتماء العضوي للطبقة الثورية أما التوسير فقد وجه نقدا أعمق للتطور الأرثوذكسي لعملية إكساب الوعي، إذ يقوم هذا التصور على اعتقاد أسطوري بأن الجماهير إما لا تملك وعيا فيتم ملؤها بالوعي مثلما تملأ الأواني الفارغة بالماء أو أنها مملوءة بثقافة فاسدة (وعي زائف) فيكون المطلوب هو تفريغ هذا الوعي الزائف وإعادة ملء الذات الشعبية بالثقافة السليمة (أو الوعي السليم: العلمي- الثوري- الموضوعي.. الخ) واقترض ألتوسير منظور فيبر للعملية باعتباره نوعا من الالتقاء المنسجم بين دعوة المثقف من ناحية ومعتقدات الجماهير من ناحية أخرى فيما سماه فيبر بالدعوة أو أسماه التوسير بالنداء، ولكن غياب هذا الالتقاء يعني أن المثقف والجماهير سوف يعيشان حياة متوازية وقد لا يلتقيان أبدا كما هو الحال في مصر خلال ربع القرن الماضي مثلا.

إن أهمية هذا التطور في فهم علاقة المثقف بالمتلقين للثقافة العصرية يكمن في إدراك أن المتلقي ليس موضوعا للمثقف أو مناسبة لتحققه، فالمتلقون المحتملون لديهم "ثقافتهم" أو وعيهم وتفضيلهم الخاص، وعلى المثقف أن يحترم هذا الحضور المستقل لثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه وأن يسعى لصياغة رسالة قادرة على التقاط عناصر جوهرية من هذه الثقافة وتنشيطها ودعوتها للتدخل بفعل تاريخي في سياق محدد، هو ما يسمى النداء أو الدعوة.

وتعرف العصور الحديثة أنماطا مختلفة من النداء. وبالنسبة لجماعة المثقفين يبدو أن المدخل السليم هو قيادة وبناء حركات اجتماعية تعتمد على ذاتها في إبداع الثقافة المواتية وإشاعتها. وأعتقد أن هذا هو المدخل السليم في الظروف الراهنة لمصر، ومع ذلك فإن الموضوع يحتاج إلى مناقشات مستفيضة.

**د. محمد السيد سعيد**